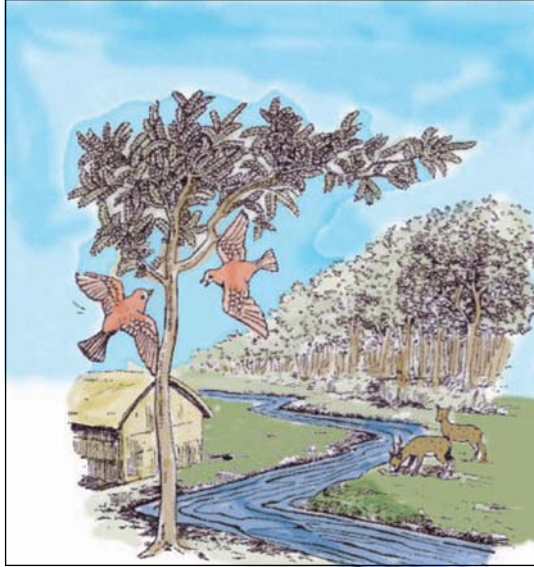




إستصلاح الأراضي

مقدمة :



خلال عهود ما قبل التاريخ كان المناخ في منطقة شمال إفريقيا مغايراً عما هو عليه اليوم وكان الغطاء النباتي منذ 15 ألف سنة كثيفاً وكانت الحياة البرية غنية ومتنوعة تشمل أصنافاً أصبحت اليوم مفقودة مثل الفيل ووحيد القرن والأسد والدب.

وبدأ المناخ يتغير في منطقة شمال إفريقيا : ظهر الجفاف وقل نزول الأمطار ويعتقد

المؤرخون أن المناخ كان منذ 3 آلاف سنة شبيهاً بما هو عليه اليوم وإذا تقلصت الغابات وندرت النباتات الغابية بشكل كبير فإن ذلك يعود بالأساس إلى النشاط البشري : « فعلى إمتداد قرون طويلة صنع الإنسان تاريخه على حساب الغابات ».

لمحة تاريخية :

منذ العهود الغابرة تم تجريد مساحات فسيحة من غطاءها الغابي نتيجة الإستغلال المفرط (إستصلاح الأراضي لغرض الفلاحة، صناعة

الفحم الخشبي، صناعة السفن) ونتيجة الحرائق ورعي قطعان الماعز والأغنام.

وقبيل الحماية الفرنسية، كانت التشكيلات الغابية في شمال إفريقيا تغطي مساحات أكبر مما هي عليه اليوم ويمكن تقدير المساحات الغابية التي وقع إستصلاحها لفائدة العمرين بحوالي 30% من المساحة الجمالية للغابات.

الجوانب البيئية :

يشهد تدهور الغطاء النباتي تطوراً يبعث على الإنشغال نتيجة النمو الديمغرافي ومكننة الأشغال الفلاحية وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة.

وقد تم إستصلاح أراض طينية منحدره مما أدى إلى القضاء على الغطاء النباتي التلقائي تغيير وجهة قطعان الماشية أسفل الجبال حيث ساهم الرعي المفرط في سرعة نسق الإنجراف وتعميق أثره.

وأمام تعطل عملية تجدد الغطاء الغابي بشكل طبيعي ظهرت على مراحل متعاقبة الأجمات أو الأبراح ثم الشجيرات الشوكية المتفرقة من المناطق الأقل رطوبة وجعل التقلص الملحوظ الغطاء الغابي من بلدان شمال إفريقيا المجموعة الأفقر من حيث الغابات، من ذلك أن نسبة الغابات في تونس لا تمثل إلى 7%. قياساً بالمساحة غير المتصحرة فإن هذه النسبة لا تتجاوز 9% وتظل رغم كل شيء ضعيفة مقارنة بنسبة التشجير في بلدان شمال إفريقيا دون المستوى المأمول.

وكان من انعكاسات تقلص الغطاء النباتي سرعة نسق الإنجراف الناجم عن سيلان المياه وعن الرياح مما ينجر عنه ضياع الأراضي وتراجع خصوبتها وضياع المياه وإنخفاض نسبة تغذية المائدة الجوفية وارتفاع مستوى الطمي وإمتلاء السدود بالأوحال، كما يؤدي هذا الوضع إلى موت المغروسات وعقم السهول وإنسداد شبكات جلب المياه والري وهدم البنية التحتية تحت الرمال والأتربة وإنسداد نقاط المياه، أي أن الثروة الطبيعية تتلاشى وأن الفلاحة يتدنّى مردودها أكثر فأكثر.

الحلول التي يمكن إعتمادها

الحلول التي يمكن إعتمادها تكتسي طابعين : طابع تشريعي و طابع تقني.

• في المستوى التشريعي :

يمثل إستصلاح الأراضي في شمال إفريقيا مشكلاً وطنياً يقتضي من كل المواطنين تحمل مسؤوليةهم ويستوجب مشاركتهم في إيجاد الحل المناسب، لذلك تم وضع عدة قوانين. وتعتبر مصالحة سكان الغابات مع

محيطهم الوسيلة الأفضل لتأمين تطبيق القوانين المتصلة بالغابات وانجاح السياسات الغابية وهذا يعني ملاءمة المجالات والسياسات الغابية مع هذه المقتضيات.

• على المستوى التقني :

يعود تاريخ أول عمليات إعادة التشجير التي أنجزت في شمال إفريقيا إلى نهاية القرن الثامن عشر، وقد كانت هذه العمليات تهدف إلى حماية الواحات من زحف الرمال. غير أن عمليات إعادة التشجير لم تشهد إنطلاقتها الحقيقية إلا في الستينيات وكانت ترمي فيما كانت ترمي إليه إلى الزيادة في الغطاء النباتي وتثبيت كثبان الرمال على الشريط الساحلي وفي المناطق الداخلية للبلاد وإنجاز غراسات في الأرياف كمصدات للرياح وأشرطة غابية وحماية ضفاف السدود وإحياء الأجمت.

وفي مجال مقاومة الانجراف الناتج عن سيلان المياه، وتهتم التقنيات المستعملة بداية بحماية التربة وتجميع مياه السيالان وتطبيق الأساس في مناطق ذات التضاريس الجبلية وكذلك في أراضي الحراثة وفي السهول والهضاب المعرضة للانجراف. والتقنيات المستعملة هي تلك المتداولة منذ القدم مثل الطوابي و«الجسور» و«المقود» و«المسكت» إلى جانب التقنيات العصرية للحفاظ على المياه والتربة مثل أشرطة الغراسات والجدران الحجرية بدون بلاط والأسيجة الحية والعتبات الحجرية بدون بلاط والبحيرات الجبلية والأحواض الفردية.

العلاقات مع السكان :

إن الذين يسكنون المناطق الغابية لهم حقوق على الغابات، وتمكن هذه الحقوق الساكن من إستغلال بعض المنتوجات الغابية مجانا، وتتصل هذه الحقوق بالرعي وجمع الحطب الجاف وإستعمال بعض المواد الأخرى مثل الحلفاء والدوم وحببات الزقوقو والخفاف والديس.

وهذه الحقوق مقننة حيث أن المجلات الغابية حددت أصناف المواطنين الذين بإمكانهم إستغلال المنتوجات الغابية ووضع حدودا لذلك الإستغلال غير أن التمتع بهذه الحقوق يجب ألا يكون متناقضا مع حسن التصرف في الغطاء الغابي فحق الإستغلال يجب ألا يمارس إلا في حدود تلبية حاجيات شخصية أو عائلية ولكن يحجر استغلالها لغايات تجارية وصناعية تحجيرا باتا.

ويعتقد الكثيرون أن المناطق الغابية غير أهلة أو قليلة السكان ولئن اختلفت الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى فإنها تعتبر مرتفعة

نسبيًا. ويبقى التزايد السكاني السنوي في المناطق الغابية مرتفعًا ويتراوح بين 1,5 و2% عموماً.

ويتضمن المجال الغابي فجوات غابية أهلة ومستغلة في الإنتاج الفلاحي من قبل مواطنين يعيشون مجتمعين في دوار أو متفرقين، وفي أغلب الحالات تتمثل المساكن في أكواخ. ولا تزال المنازل المبنية بالحجارة قليلة ولئن أخذ عددها في الإرتفاع منذ بضع سنوات.

ووجود هؤلاء السّكان ليس طبيعياً فقط بل هو ضروري بيد أنه ومنذ عدة سنوات أصبح هذا التواجد على شكله الحالي متناقضاً مع الحماية الناجعة والسليمة للثروة الطبيعية.

فمتساكنو الغابات شأنهم شأن متساكني المناطق الريفية الأخرى يحتاجون في حياتهم إلى أرض يفلحونها وإلى الحطب والعشب لقطعانهم.

وسواء تعلّق الأمر بحماية الثروة الطبيعية وتنميتها أو بحماية المياه والتربة تواجه السّلط العمومية يوميا المشاكل التي يطرحها تواجد متساكني الأرياف. لذلك تحرص هذه السّلط أكثر فأكثر على الأخذ بعين الإعتبار ظروف عيش هؤلاء السّكان وتطلّعاتهم لذلك تبقى مشاركتهم ومساندتهم إحدى الشروط الضرورية لضمان نجاح أي تدخل يشمل الأوساط الغابية.

ولقد أظهرت التجربة أنّ تدخلات السّلط العمومية ليس بوسعها أن تكون مجدية بالشكل المطلوب إلا إذا رافقتها بشكل مواز أعمال ذات خصوصية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لفائدة هؤلاء السّكان، أي أعمال تهدف إلى الخفض التدريجي لنسبة الكثافة السكانية في بعض المناطق وإلى تطوير تقنيات إستغلال الأرض وإلى الرّفْع من مستوى العمل وإلى تحسين ظروف العيش.



إعداد : عبد الحميد كرم

المنسق الوطني : علي مطييط

الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة

12 نهج طنطاوي الجوهري العمران 1005 تونس

الهاتف : 41 81 28 (216-1) الفاكس : 95 72 79 (216-1)

العنوان الإلكتروني : mohamedali.abrougui@atpne.mr.tn

المنسق الجهوي : عبد الحميد بلمليح

جمعية الرفق بالحيوان والحفاظة على الطبيعة "SPANNA" 41 ، تجزئة الزهرة، هرورة 12000 تمارة المغرب

الهاتف : 09 74 72 (212-7)، الفاكس : 93 74 74 (212-7) العنوان الإلكتروني : spana@mtds.net.ma